نقابة العاملين بالأمانة العامة أقامت حفل تكريم لرئيس مجلس الأمة

الراشد: مستبشرون بحكم المحكمة الدستورية في قضية حل المجلس

■ أبارك للزملاء الكادر الذي سيطبق بأثر رجعي والصرف أول أغسطس ■ واجبنا بذل المزيد من الجهد من أجل الوطن وأن يكون هناك أداء وتطور وإنتاج في العمل

علي الراشد يوقع كادر العاملين في المجلس ويتلقى التحية

المطيري يكرم رئيس المجلس

علي الراشد يتلقى هدية تذكارية (تصوير: صالح محمد)

■ على الجميع وضع المؤسسة التشريعية نصب أعينهم والارتقاء بالعمل البرلماني لمصلحة الكويت

■ المطيري: حقوقنا عادت بأكثر مما هو متوقع على يد الرئيس لأنه «ما ضاع حق وراءه مطالب»

كتب مصطفى كامل

أقامت نقابة العاملين بالأمانة العامة لمجلس الأمة حفل تكريم لرئيس مجلس الأمة حفل تكريم علي فهد الراشد بمناسبة إقرار الكادر المالي للعاملين في الأمانة العامة لمجلس الامة حضر التكريم نائب رئيس مجلس الأمة العضو مبارك بنيه الخرينج وأمين سر المجلس العضو كامل العوضي وبعض السادة النواب والأمين العام علام الكندري والعديد من موظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة.

وشكر رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد القائمين على هذا الحفل، مبينا أنه لم يقم إلا بواجبه وهو إعطاء الحقوق لأصحابها «بدون منة» وهذا حق للعاملين.

وأكد الراشد في كلمة له بمناسبة تكريمه من قبل العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة أن كل ما تم تقديمه كان بفضل زملائه نائب الرئيس والأمين العام وهذا الجهد مشترك من جميع أعضاء مكتب المجلس، مطالبا الجميع ببذل مزيداً من الجهد من أجل الوطن وأن يكون هناك أداء وتطور وانتاج في العمل لهذه المؤسسة التي ميزت أهل الكويت على باقي الدول المجاورة، مضيفا: عملكم هو من يرفع سمعة الكويت نتيجة عمل العاملين في هذه المؤسسة التي نفتخر بها، مشيرا إلى أن تميز عمل نواب الأمة مرتبط بتميز عمل العاملين في مجلس الأمة.

وأشار إلى أنه بعد إقرار التأمين الصحي للعاملين في مجلس الأمة أثار الأمر ردة فعل في باقي قطاعات الدولة، ولكن بهذا القرار تميز موظفي مجلس الأمة، موضحا أنه يخوض تحد حتى يثبت للجميع أن موظفي البرلمان يستحقون كل هذه المميزات، ومع ذلك تم رفع الكادر للموظفين إلى 75 في المئة أكثر مما يناله موظفي ديوان المحاسبة.

ولفت الراشد إلى أن تكريمه عمل كبير عليه وأكبر على العاملين للمضي قدما في تطوير العمل، مباركا لهم الكادر الذي وقعه أثناء التكريم وسيطبق بأثر رجعي من أول أغسطس من العام الحالي.

وبين الراشد أنه مستبشر خير بحكم المحكمة الدستورية وبالرغم من ذلك وقع على كادر العاملين في مجلس الأمة، مطالباً جميع العاملين وضع الكويت والمؤسسة التشريعية نصب أعينهم والارتقاء بالعمل البرلماني لمصلحة الكويت.

وقال رئيس نقابة العاملين بمجلس الأمة عبد الله المطيري في كلمة له «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» ومن أتى إليه معروف فليكافئ به، فإن لم يستطع، فليذكره، فمن ذكره، فقد شكره» بهذا علمنا رسولنا الأكرم عليه وآله أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى هذا نشأنا، ولأننا لا نستطيع مكافأة معالي الرئيس على تفهمه الكبير لاحتياجات ومطالب العاملين في مجلس الأمة، وتفضله شخصياً بمتابعة شؤونهم وتذليل جميع العقبات التي تعترض طريق نيلهم حقوقهم، فإننا لا نملك من خلال حفلنا المتواضع هذا، إلا ذكر مواقفه، وشكر عطائه.

وأضاف المطيري أتوجه إليكم بحديثي هذا، وأعلم تمام العلم بأنه لم يكن يخفى عليكم كم كانت المعنويات متدنية، والنفوس مشحونة، والعزائم مثبطة، وكم كنا من خلال الثقة التي أوليتموها لنقابتكم، نسعى بشتى الطرق والوسائل كافة، لمعالجة الكثير من المشكلات الإدارية والوظيفية التي كانت تؤرقكم ونرى فيها سبباً لجمود الأداء والإنجاز عند حدود لا تفي بالطموحات.

وزاد المطيري ولأنه «ما ضاع حق وراءه مطالب» فقد عادت الحقوق بفضل الله وبأكثر مما هو متوقع على يد الرئيس الراشد، الذي بادر فور تسلمه مهام منصبه الالتقاء بالموظفين، والاستماع لشكواهم، وتطييب خواطرهم، وتوجيه تعليماته للمعنيين لحل مشاكلهم كافة. فكان أن انتشر بين جموع الموظفين لقب عفوي أطلقوه على معالي الرئيس وهو: « علي تم » ومعناه: أنه لم يُطلب من الرئيس الراشد أمر في حدود لائحة العمل والقرارات المنظمة وليس فيه تجاوز على القانون أو على حقوق الآخرين، إلا وقال: « تم وعلى بركة الله»، فكان نعم الرجل، ونعم الرجل، ونعم الرئيس الذي إذا قال فعل، وإذا وعد أوفى.

وأضاف المطيري أنه جرت العادة، وفي معظم المؤسسات والقطاعات في الدولة، أن تشهد العلاقة بين النقابة والإدارة توترا، أو لا تكون على وئام جراء تسويف مطالبات العاملين وإرجائها وتأخير البت فيها، ومسالة أن تنظم نقابة ما حفلاً لتكريم ما هو على سدة المنشأة، فهذا يُعد وفق المفهوم العام « خارج سياق المألوف » ولكننا كسرنا حاجز اللامألوف، وأبت علينا نفوسنا إلا أن نبادل مروءتكم بمثلها، فما بالكم، وإن الداعم الأول لفكرة تكريمهم، هم جموع العاملين في المجلس، الذين سبق بعضهم حفلنا هذا بالتوجه إلى معاليكم مباشرة وتقديم الشكر لكم.

وأكد أنه لا يمكن نسيان انه وخلال فترة وجيزة، مكنكم الله سبحانه وتعالى من تحقيق أعلى مستويات الرضا الوظيفي لدى العاملين في المجلس، ومنذ تاريخ إنشائه، فقد رفعتم قيمة البونص السنوي إلى الضعف، ومنحتم مكافأة نهاية خدمة للمتقاعدين، تعادل راتبا شاملا عن كل سنة خدمة في المجلس، وأضفتم زيادة بمقدار 750 دينارا على الراتب التقاعدي للأمناء المساعدين، وقررتم مكافأة نهاية خدمة لموظفي الخدمات، وحرصتم على الاحتفاظ برصيد إجازات 120 يوما بدلاً من 150 يوما وبيع ما زاد على ذلك، وأقررتم دراسة جادة لإقرار كادر للعاملين في المجلس مماثلا لكادر موظفي ديوان المحاسبة.

وقال المطيري لا يسعني في ختام كلمتي هذه، إلا أن أتقدم لكم باسمي ونيابة عن عموم المنتسبين للنقابة والعاملين في المجلس، بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على كل ما قدمتموه للعاملين في المجلس، ونعتذر سلفا إن كان الشكر لا يوفيكم حقكم، فمطالب العاملين التي تحققت على أيديكم في وقت قياسي، أكبر من أن تحتويها عبارات الثناء، والشكر موصول أيضا لزملائي العاملين في المجلس لمبادرتهم الرائعة بتكريم رئيسهم المنصف.

الراشد والخرينج والكندري والعوضي خلال الحفل

لايمكن للتنمية والاقتصاد أن يتحررا من دون وجود مثل هذا القانون

الزلزلة: نصاب «المالية» لم يكتمل لمناقشة الـ «بي أو تي».. والفضل معقباً: مأساة

قال رئيس اللجنة المالية النائب يوسف الزلزلة: ان اللجنة لم تتمكن امس من مناقشة قانون الـ «b.o.t» والانتهاء منه نظرا لعدم اكتمال النصاب اللجنة.

وأوضح: أن اللجنة ستستكمل النقاش حول القانون الاسبوع المقبل موضحا في الإطار ذاته ان فريق العمل الذي كلفته اللجنة المالية لمناقشة القانون قد اكمل مناقشته للقانون، وانه كان يفترض امس عرض ذلك على اللجنة غير ان عدم اكتمال النصاب أجل الناقش للاسبوع المقبل للانتهاء من القانون.

من جانبه، أبلغ النائب نبيل الفضل وسائل الاعلام عن ما اسماه بالمأساة فيما يخص قانون B. O. T مشيرا الي ان رئيس اللجنة المالية النائب يوسف الزلزلة اعلن للمرة الثانية أمس، ان اللجنة لم تجتمع بسبب عدم اكتمال نصابها، مبينا انه تقدم بهذا القانون مع بعض النواب الاخرين وانه كتب ايام المجلس المبطل الذي رفض في وقته ان ينظر فيه.

وأشار إلى ان الهدف من هذا القانون هو انهاء قانون B. O. T الذي تقدم به النائب السابق احمد السعدون وتم اقراره وتوقف علي اثره جميع مشاريع ال B. O. T.

واوضح الفضل انه لا يمكن للتنمية والاقتصاد الكويتي ان يتحررا دون وجود مثل هذا القانون لافتا ان هذا القانون اخذ من الوقت المقرر له في اللجنة التشريعية ومن ثم اختفي في دهاليز اللجنة المالية منذ 27 ابريل الماضي حتى رئيس اللجنة لم يكن في استطاعته الحصول عليه وبعد عناء تم الحصول على القانون.

وبين ان هذا القانون اشرف عليه كوكبة من المتخصصين والاكاديميين وعلي رأسهم د.عبدالله السلمان. ود. هشام الصالح واخرون، وذكر انه حضر احد الاجتماعات مع الحكومة بخصوص هذا القانون ولم يحضر احد من النواب الاخرين.

وكشف ان قانون B. O. T سوف يرفع من جدول الاعمال بسبب تغيب اعضاء اللجنة المالية، وتابع مخاطبا اياهم قائلا اذا ما فيكم شدة تشتغلون في لجان لا ترشحون انفسكم اذا انتم مو قد الشغلة، مستنكرا ان رئيس اللجنة لم يجد من اعضائها سوى النائب محمد الجبري.

وعلى صعيد اخر قال الفضل انه نما الى علمه ان احد النواب يتقول عليه كلام وينسب له كلام على لسان صاحب السمو امير البلاد.

واوضح الفضل ان مايقوله النائب كاذب ومخالف للحقيقة ومغرض، مشيرا إلى انه التقى صاحب السمو وانه ليس بالامر السري وانه لم يتم التطرق خلال هذا اللقاء الى اي اسم حتى رئيس مجلس الامة.

واستنكر ان يعتقد هذا النائب انه من الاهمية لكي يكون عنوانا في حديث مع صاحب السمو الامير لافتا انه ربما يعطي لنفسه حجما اكبر من اللازم، مبينا ان صاحب السمو ارقى بكثير من مستوى الكلمات التي ينقلها هذا النائب وان سموه يكرم عن هذا الحديث.

واوضح الفضل انه ضد نقل اي كلام عن صاحب السمو لان ذلك الفعل يجرمه القانون ولا يجوز دون اذن او توصية من سموه، مشيرا إلى انه ربما الضغوط النفسية والاخفاقات الاخيرة التي يمر بها ويعيشها بعض الاشخاص هي ما دفعت بهم للبحث عن قصة خيالية تتحول بهم من كونهم هدفا للنقد الى هدف للعطف وكانهم يريدون من يربت على ظهورهم.

وتابع الفضل انه يلمح للاعلام تلميح لكنه بعد ذلك اذا سمع كلمة من هذا النائب عن اي نائب اخر تخالف الحقيقة فسوف يخرج كل ما لديه من اسرار ومعلومات عن هذا النائب لافتا انه تصرف معه برقي هذه المرة لاجل خاطر صاحب السمو الامير وبعد ذلك لا يجد ما يسره نهائيا.

يوسف الزلزلة

نبيل الفضل

الحمود اعتذر عن اجتماع «الخارجية البرلمانية» لارتباطه بمجلس الوزراء

عاشور: ملاحظات كثيرة على الاتفاقية الأمنية.. وننتظر رد «الداخلية» عليها

اجتماع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية

قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب صالح عاشور ان وزير الداخلية بعث باعتذار الى اللجنة عن عدم حضوره لاجتماعها نظرا لارتباطه باجتماع مجلس الوزراء، مضيفا انه تم النقاش مفصلا حول الاتفاقية الامنية مع فريق وزارة الداخلية حيث تم طرح ملاحظات اللجنة لممثلي وزارة الداخلية وبانتظار ردهم علي تساؤلات اللجنة حول بعض بنود الاتفاقية.

وكشف عاشور انه تم الاتفاق على عوة وزير الخارجية للاجتماع في 23 الشهر الجاري بهدف استكمال مناقشة الاتفاقية في مختلف جوانبها تمهيدا لتقديم تقرير اللجنة بشانها، مبينا ان اللجنة بانتظار رد وزارة الداخلية علي بعض ملاحظات اعضاء اللجنة الخارجية.

وبسؤاله عن ابرز الملاحظات علي الاتفاقية الامنية قال هناك ملاحظات كثيرة تتعلق بالمواد: الثانية، الرابعة، العاشرة، السادسة عشر اضافة لبعض البنود المتفرعة من المادة العاشرة، مشيرا الى ان اللجنة سوف توجه هذه الملاحظات بشكل رسمي لوزارة الداخلية للاطلاع على الحيثيات الكامله لها

وعن امكانية اقرار الاتفاقية الامنية في دور الانعقاد الحالي قال: اذا كان هناك تمديد لدور الانعقاد الحالي او تكثيف لجلساته لحين الانتهاء من الاجتماع مع وزارة الخارجية ووصول ردود وزارة الداخلية فانه من الممكن الانتهاء منها.

ونوه في ذات الوقت انه وفقا لجدول اعمال جلسات المجلس فانه من الصعب مناقشة الاتفاقيةالامنية في دور الانعقاد الحالي وعليه سوف تقدم اللجنة تقريرها للمجلس في دور الانعقاد المقبل.